



prada_kuwait@hotmail.com

فهد منصور الحجري

أحكام التدوين المفردين

احتجزت السلطات الأمنية «مغردا» كويتيا بتهمة الإساءة إلى دول شقيقة، والتلفظ على قادة تلك الدول بما لا يليق ولا يقبله الذوق والعرف والقانون. وقد خضع المذكور للتحقيق من قبل الجهات المتخصصة، وهو إجراء قانوني ودستوري تمارسه كل الدول الديموقراطية المتحضرة، وليس في هذا الأمر - حسب اعتقادي - تجاوز على القانون أو تعد على أحكام الدستور، بل إنه إجراء صحيح يهدف إلى منع تجريح الآخرين والإساءة إليهم، ويردع كل من يتناول على الناس بالشتمات والسباب والألفاظ الجارحة، وقد نهى الدين الحنيف عن الاستهزاء بالأخرين أو شتمهم والتعدي عليهم، بل إن الإسلام العظيم حدد مواصفات المسلم بأنه «من سلم الناس من لسانه ويده».

وجاء اللسان قبل اليد، لأن تأثير اللسان على الآخرين أشد ألما وأذى من تأثير اليد، وكم عانى الكثيرون من شرور اللسان، وكم انهارت بيوت، ودمرت كيانات أسرية وإنسانية بسبب أفعال اللسان. ومع ذلك فإن عددا من الشخصيات ثارت حميتهم، وتفجرت نخوتهم، فسلوا سيوفهم على الحكومة، واتهموها بمحاربة حرية الرأي، وتكميم الأفواه، وممارسة الإرهاب الفكري على المواطنين، وكأنهم يعتبرون الإساءة إلى الآخرين حرية رأي، وتجريح الناس وإهانتهم حرية تعبير. هؤلاء النواب، لا هم ولا ليركضوا إلى الشارع ويجمعوا الناس ليهاجموا الحكومة، وينتقدوا قراراتها وتصرفاتها، حتى لو كانت على حق، فالأمر لا يعدو كونه حسابات مسبقة وأحكاما جاهزة، وعداوة مطبوخة للحكومة وهم بذلك يؤكدون أنهم لا يتعاملون مع الأمور بالمنطق والحكمة وتغليب المصلحة العامة، بل هو عداء مستحکم للحكومة مهما فعلت، وعندهم استعداد للخروج ضد أي قرار حكومي، وفي أي وقت، وتوجيه سيول من الاتهامات للوزراء ورئيسهم، متمسكين بأحكامهم المعدة سلفا ضد الحكومة، متجاهلين أنهم والحكومة في قارب واحد، وأنه مطلوب من السلطتين التشريعية والتنفيذية التشاور والتعاون والتعاوض لخدمة الوطن والمواطن، وليس التناحر وتصيد الأخطاء. إننا نرفض ما يقوم به بعض «المغردين» من توجيه الإهانات والشتمات للناس، فهذا ليس من طبع طائر مغرد، بل هو أسلوب اليوم والغربان وطيور الشؤم، وعلى الحكومة أن تواصل تصديها لهؤلاء، وأن ترددهم وتنزل بهم أقصى العقوبات القانونية.. فلنسا بحاجة للغربان والناعقين ممن يقومون بضرب الوحدة الوطنية.

وجهة نظر

akandary@gmail.com

عبدالعزيز الكندري



مهند

ونور

أليس غريبا أن نجد شبابا أعمارهم في بداية العقد الثاني أي أنهم في عمر السزهور، ومع ذلك ليس لديهم أي طموح يذكّر، أو أي نظرة للمستقبل، ولا يعمل ولا يفكر حتى في عمل أي شيء لا لدينه ولا لدنياه ويظل لساعات طويلة حبيس الجلسات الفارغة من دون أي إنجاز يذكر.. وهذا ينطبق أيضا على الشباب. أما مهند، فهو يختلف عن هؤلاء الشباب، حيث يقول عن نفسه: أنا إنسان اتعدى وأعيش على التحديات، خاصة كلما سمعت كلمة مستحيل، وهدفي أن اظل على الطريق الصحيح طوال حياتي، وسمع «مهند أبودية» الشاب المخترع خلال عمله في اختراع غواصة تتنافس مع الغواصات الموجودة أكثر من 200 كلمة مستحيل، ولكنه أكمل عمله بشكل دؤوب، ولديه العديد من الاختراعات الأخرى مثل القلم الذي يستطيع أن يكتب على السطر عن طريق القوى المغناطيسية، وهو يصدر المكفوفين. صديقنا مهند، تعرض لحادث أفتقد بصره وإحدى ساقيه، وقال بعد الحادث: لم أدمع دمعة واحدة فالذي كتب لي هذا هو أرحم بي من أبي وأمي، بل هو أرحم بي من نفسي، وقد قال في كتابه الكريم: (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا). قال الله لنا ولم يقل علينا. وقال أيضا: «أنا مثل السهم في القوس أحساج إلى أن تشدني الظروف للخلف كي أندفع للأمام».. كانت هذه كلمات مهند، الذي فقد البصر، ولكن لديه نور البصيرة، أكثر من كثير من المبصرين، وقدلقى مهند أكثر من 100 محاضرة تحفيزية على الاختراع، وألف كتابا يتحدث عن مبادئ الاختراع، إضافة إلى العديد من الاختراعات.

مهند يرفض وبشدة كلمة معاق، ويقول: إن كنت لا أقف على ساقين، فأنا أقف على جبل من الطموح، وإن كنت فقدت بصري قلم أفتقد بصيرتي، وعندما صح عزمي وضح الطريق، وحلمي هو «م م م م» مليون مخترع مسلم عربي، ووضع جدول زمني لتحقيق هذا الحلم وهو عام 2050 م. ومن أقوال مهند: إذا لم تتوافر لك الظروف المناسبة فاضعها. لا تستسلم لإجباطات مجتمع لا تساعد على الإنجاز. إذا أردت أن تبكي فابك، فالبكاء ليس عيبا، ولكن العيب أن تظل تبكي وتترك أحلامك تحترق. إذا كانت أحلامك صغيرة فستعيش طوال حياتك صغيرا وضعيفا.

هذه إنجازات رجل ضربير العين، ولكنه بصير الروح، فما عذر الشاب السليم الذي ليس لديه طموح في الحياة، بعد أن يقرأ سيرة مهند؟ اللهم ارزقنا نور البصيرة.

م. 36



ارفعوا أصواتكم يرحمكم الله!

لسنا ضد حرية الرأي والتعبير، والجميع يقدر بوجود الفساد الذي «ما تشيله البعارين»! لكن ما يحصل في شارع الكويت من قبل بعض النواب اكبر من قضية ناصر المحمد واحمد الفهد، انه تقويض للنظام الدستوري للبلاد الذي اعطى لصاحب السمو الامير حق تعيين رئيس مجلس الوزراء وحدد آليات ووسائل برلمانية لصناعة قرار عدم التعاون مع الاخير واناط قرار اغفائه في نهاية المطاف بالارادة الاميرية (انظر م102). وأذا كانت النصوص الدستورية الأخرى (مثل م176/175) لا تجيز مجرد اقتراح تنقيح صلاحيات الامير ولا الاحكام الخاصة بالنظام الاميري الا في اضيق الحدود وبشروط وظروف معينة صعبة المنال، فكيف يسلك هؤلاء النواب اسلوب حشد الشارع بالهتافات والصراخ وتمزيق وحرق الصور كوسيلة لإعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين بديل آخر! اين محل ذلك في شعارهم «الا الدستور»؟!

وأذا فرضنا انه تمت الاستجابة لهذا المطلب، ليس في ذلك تأسيس لعرف جديد يكون تعيين واعفاء رئيس الوزراء عبر التجمعات والمسيرات في الشوارع؟! والاولى كذلك ان يشمل اقالة

alnomas_q8@hotmail.com

مفحّ النومس العنزي

من الجميل ان يتغير العصر ومن الجميل أن تتغير قوانينه فلا يمكن أن نطبق قانون عقوبات الخبزرائة الذي طبق في الكويت قبل 50 سنة على المخالفين للقوانين والأعراف التي كانت متداولة في ذلك الوقت، أما اليوم وبحكم التطور الحضاري والتكنولوجي فقد أصبح من المهم

● أولاً: قد يفعل الشخص في لحظة ما ويتلفظ بألفاظ فظة قد تسيء للوحدة الوطنية وهذه الحالة قد تكون حالة نفسية عارضة والذي على لسانه لا يطابق ما في قلبه.

● ثانيا: قد يكون الجاني تلفظ أو تصرف ضد الوطنية تحت تأثير المخدرات أو المسكرات.

● ثالثاً: قد يعلم الجاني أنه يعي ما يقول لكنه وقع تحت تأثير فكري حاد دفعه إلى إيذاء الوحدة الوطنية.

● رابعا: إذا كان الجاني يعي ويدرك ما يقوله فهو يستحق هذه العقوبة.

أما العقوبة فإنها بنظري أشد 10 مرات من الفعل نفسه في هذا المشروع ولا تستحق أن تصل إلى حد 5 سنوات أو 7 سنوات والغرامة المالية بها إلى 10 آلاف أو 50 ألفا أو 100 ألف كما ورد في المادتين الرابعة والخامسة من نص مشروع قانون حماية الوحدة الوطنية .

ولو رجعنا إلى واقع الكويت والوحدة الوطنية قبل بضع سنوات أي قبل قانون الوحدة الوطنية لوجدنا أن الأمر لم يخرج عن السيطرة بل ان المجتمع الكويتي متفهم لما يدور حوله

almuzayenfaisal@yahoo.com

فيصل حمد إبراهيم المزين

بحيث يفسره كل شخص على هواه، فحجب رأي الآخرين أصبح من الحرية، الإساءة البالغة حرية، الطعن بالذم حرية، كسر القوانين حرية، تخوين الآخرين اصبح حرية، الإساءة للثوابت الدينية والوطنية حرية، هل الخرق والتعدي على العادات والتقاليد الكويتية حرية، حرصت ان اكون موضوعيا بهذا الخصوص فبحث عن مفهوم حرية التعبير في موسوعة ويكيبيديا وهي كما يلي: حرية الرأي والتعبير يمكن تعريفها بالحرية في التعبير عن الأفكار والآراء عن طريق الكلام أو الكتابة أو عمل فني بدون رقابة أو قيود حكومية بشرط ألا يمثل طريقة ومضمون الأفكار أو الآراء ما يمكن اعتباره خرقا لقوانين وأعراف الدولة.

إذن ما يحكم الحرية هو القانون، الذي يعتبر المظلة التي تنظم حياة المجتمع، فمن يكسر القانون تحت بند الحرية فهذه ليست حرية ومن يخالف الاعراف تحت بند الحرية فهذه ليست

المعايير، وفي ظل تهاة وسطحية أصبحتا السمة المميزة لفكر وشخصية الأغلبية العظمى والساحقة من مواطني هذا البلد. الأخطر من ذلك هو غُصّ نظر السلطات عن هذه المجاهرة القبيحة والوقحة بكسر ومخالفة قانون المرور، وما عليكم سوى مراقبة تلك السرعة الخفيفة والمرعبة التي يقود بها كثير من المجانين مركباتهم في الطرقات السريعة والشوارع الداخلية، بل وأيضاً في مواقف السيارات أصبح الكثيرون يقودون سياراتهم بسرعة جنونية وليس في اعتبارهم ولو قليلا أنهم داخل مواقف السيارات يجب أن يتوقع فيها السائق أن تسيطر أمامه سيارة أو أشخاص في أي لحظة، و يبدو أن كل شارع أو طريق أو موقف أو براحة أو ساحة في الكويت أصبحت مكانا يمارس فيه المتهورون والمجانين والمجرمون من قادة السيارات جرائمهم دون إحساس ودون خوف ودون اعتبار ولو قليلا لسلطات المرور.

نعم إن لم نشاهد ونتلمس إجراءات فعالة

الانباء

الاثنين 13 يونيو 2011

اكلوا الساحة الاعلامية، وليس متبعبدا ان تقوم الحكومة المرتجفة بمحاولات الترضيات السياسية لكسب الود ولو على حساب رأي واتجاه هذه الاكثرية الصامته، ولا اقول الخرساء! هكذا تعودنا من قرارات الاستجابة للصلوت العاليي والزخم الاعلامي «المدوش»! وصراحة الوضع اصبح مقلقا ومثيرا للخوف على البلاد التي هي اكبر من الاشخاص، فنحن أمام قضية نظام حكم دستوري أم غير دستوري؟ أما آن لهذه الاكثرية الصامته ان تنفجر وتوقف هذا العبث بالدستور؟

□ □ □

نحن ضد سب وشتم الرموز الدينية والسياسية، لاسيما من ترتبط بهم الكويت بوشائج الاخوة والصداقة، لكن العتب المستمر تجاه هذا التعامل المزدوج، فأين ضبط من احرق او مزق صور الرموز الوطنية الرسمية وهتف بعبارات غير لائقة من ضبط المغرد ناصر ابل؟ ألم نقل انها سياسة الاستجابة للصلوت العالي، فيا ايها النواب المظلوبون على امركم ارفعوا اصواتكم بالصراخ والزعيق لعل الحكومة ترحمكم وترحم شعبيتكم الاكثرية.

من صراعات محلية ترتبط بخيوط خارجية وصراعات اقليمية كما أن عقلاء الكويت أكثر بكثير من سفهائها والدليل على ذلك ان الحملات الاعلامية المسبقة الدفع من الاقلية تجاه الاكثرية لم ولن تؤتي ثمارها لأن عقلاء الاكثرية والاقلية كانت عقولهم ومحبتهم لبعضهم بعضا أكبر وأقوى وأصح من نفوس السفهاء المريضة أو المستأجرة لسب هذا أو ذاك وقد انكشفت أوراقهم وزادت أرسديتهم وتحسنت جودة الصورة بقنواتهم الفضائية، بل أصبحت أفضل من جودة الصورة على قناة الجزيرة التي يقال إن ميزانيتها السنوية تقدر بعشرات الملايين.. ولم يطبق عليهم إلى الآن قانون من أين لك هذا.
● أخيرا: سنن المؤسف حقا أن هناك من يتخذ قراراته من خلال قلعة يقولون انها محصنة من دخول الطرف الآخر، ومن المؤسف حقا أن هناك من اتخذ موقفا يشوبه الوهم والخوف من الطرف الآخر، وكان هذا الطرف قدم إلى الكويت قبل سنتين من جزر الواق واق ونسي أو تناسى تاريخ الكويت الذي سجل لهذا الطرف مواقف مشرفة وبطولية تستحق أن تكتب بأحرف من ذهب بدلا من الحبر العادي.. وكل ما أخشاه هو أن يتحول مشروع قانون الوحدة الوطنية في المستقبل بسبب هذه العقوبات المغلظة إلى مشروع أزمة وطنية وقد تراه الاكثرية كالمطرقة بيد الاقلية.. نسأل الله أن يحفظ الكويت من كل سوء داخلي أو خارجي.

حرية، الحرية تقف عندما تتعدى على الاخرين، من هذا المنطلق الكثير مما يجري على الساحة ومع الاسف الشديد باسم الحرية ليس إلا تماديا. أما التجارة السياسية التي يمارسها بعض النواب في قضايا كثيرة ليست لمصلحة الوطن وسيادة القانون وإنما لضمان وصولهم الى كرسي مجلس الأمة مجددا بغض النظر عن عواقبها الوخيمة على المجتمع، مثل الاصطفاف الطائفي الأعمى، او الاصطفاف الحزبي المقيت، والشواهد كثيرة، حتى ولو كان كسر القانون باسم القانون ومع الاسف الشديد. اما التصارع السياسي للسلطة التنفيذية، فهو مخالف لمفهوم التضامن الحكومي والذي يجعل السلطة عرضة لتقديم التنازلات تلو الاخرى لمن يسيطر بمائه العكر لجني المزيد من المكاسب الشخصية على حساب المصلحة العامة للدولة، ونظرا لما ذكرت آنفا أرى في الافق حلا قادمًا.

وعملية صارمة وشديدة وحازمة جدا لردع وإخافة وإرهاب قادة المركبات المنهورين المجانين في شوارع الكويت، فستتحول هذه الشوارع إلى ميادين للموت وللقتل أكثر مما هو حاصل اليوم، ونلفت الأنظار الى أن الشدة والصرامة والحزم ليست في القيام بحملات كل فترة ولمدة أيام لضبط المخالفين ولا في القيام بحملات إرشادية إعلامية لا تؤثر في نفس حتى سائق متهور ومجنون واحد، إن الشدة والحزم والصرامة تكون في تغليب وتشديد العقوبات وعدم المجاملة والتعاسع عن تنفيذها، وهي ليست أقل من إعدام أو سجن مؤبد لكل من يتأكد تعمه قتل وإصابة الناس بسبب التهور والجنون بقيادة المركبة، والسجن لمدد طويلة جدا لأصحاب المخالفات الجسيمة، وبغير ذلك لا طبنا ولا غدا وذهب الشر، وستبقى شوارع وطرقات ومواقف السيارات بالكويت ملأذا آمنًا للمنهورين وللمجانين وقليلي الأدب والتريبة من قادة المركبات ليمارسوا هواياتهم وبدم بارد في قتل وإصابة وإعاقة الأبرياء.